

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٤٢ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة العامة لخدمات الطيران

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل مجلس إدارة الشركة العامة لخدمات الطيران ؛

قرر :

مادة ١ — يشكل مجلس إدارة الشركة العامة لخدمات الطيران على النحو التالي :

السيد / على حلى أبو الفيط ، رئيس مجلس إدارة الشركة

والعضو المنتدب بها .. .. . رئيسا

السيد / عدلى عبد الحميد الشافعى ، مدير عام الشركة العامة لخدمات الطيران .. .. .  
السيد / على لبيب ، مدير ميناء القاهرة الجوى .. .. .  
السيد / عبد المنعم السبكي ، مدير عام الإنتاج والتوريد .. .. .  
بالشركة العامة لخدمات الطيران .. .. .  
مندوب عن شركة الطيران العربية المتحدة — يصدر بتعيينه قرار من وزير الحربية .. .. .

وذلك علاوة على الأعضاء المنتخبين .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برعاية الجمهورية في ١٢ ربيع الآخرة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥

بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرار:

مادة ١ - يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي وإداري على النحو المبين بالمواد التالية .

مادة ٢ - ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار إليها بالمادة الأولى لأئحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة يتضمن قواعد إدارتها والقواعد الفنية والمالية دون التقيد باللوائح والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح الحكومية

مادة ٣ - يكون لكل مستشفى أو وحدة أو أكثر من المشار إليها في المادة الأولى مجلس إدارة تبين اللائحة الأساسية طريقة تشكيله وسلطاته ومسئوليته ، ويجب أن يشترك في عضوية هذا المجلس ممثلون عن المجالس المحلية الواقعة في نطاقها تلك المستشفيات والوحدات وعن لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي وعن العاملين بالمستشفى أو الوحدة .

مادة ٤ - يكون لكل مستشفى أو وحدة من المستشفيات أو الوحدات المشار إليها في المادة الأولى ميزانية خاصة فرعية وحساب مالي منفصل يشمل جانب الإيرادات فيه نصيب المستشفى أو الوحدة من إهانة المجلس المحل المختص ( الشؤون الصحية ) التي يراعى في تحديدها مستوى الخدمة

وعدد الأسرة ، وبجانب الميزانية السنوية يكون لكل مستشفى أو وحدة صندوق تخصص حصيلة لتحسين الخدمة وتكون موارده من الإيرادات الخاصة التي تحصلها المستشفى أو الوحدة نظير تقديمها خدمات علاجية بمقابل ومن التبرعات والهبات والوصايا وأي موارد أخرى ويرحل رصيد الصندوق من سنة إلى أخرى .

ويكون الاتفاق من هذه الإيرادات طبقاً للقواعد التي تتضمنها اللائحة الأساسية المشار إليها في المادة الثانية .

مادة ٥ - يستثنى من أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المعدلة له العاملون بالمستشفيات والوحدات المشار إليها في المادة الأولى ووفقاً للقواعد التي تتضمنها اللائحة الأساسية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٦٥ م

مدر برتبة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخرة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر